الذكاء الاصطناعي

في مسطرة التشريعات والمعاهدات الدولية

الذكاء الاصطناعي
في مسطرة التشريعات والمعاهدات الدولية

إبراهيم محمد بن حمود الزنداني

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الزنداني، إبراهيم محمد بن حمود

الذكاء الاصطناعي في مسطرة التشريعات والمعاهدات الدولية/ إبراهيم محمد بن حمود الزنداني.

312 صفحة: ايضاحيات؛ 22 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 291-302) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-716-0

1. الذكاء الاصطناعي. 2. الذكاء الاصطناعي - قوانين وتشريعات. 3. الذكاء الاصطناعي - الجوانب الأخلاقية والدينية. 4. الذكاء الاصطناعي - معاهدات دولية. 5. الذكاء الاصطناعي - الجوانب السياسية. أ. العنوان.

343.09998

العنوان بالإنكليزية

Artificial Intelligence in Legislations and International Treaties

by Ebrahim Mohammed ben Hamood Al-Zandani

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن

اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

إهداء

.. إلى من ربياني صغيرًا
وإلى رفيقة دربي وأولادي
أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

شكر وتقدير

الشكر والتقدير لفريق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على دعمهم الفني اللامحدود.

شكر خاص لمن ساهم في ترجمة مراجع هذا العمل الأكاديمي:

- زين الدين مسعودي، أستاذ اللغات في جامعة FTU مملكة تايلاند.
Zainuddin Masoudi, professeur de langues à l'Université de Fatoni, Royaume de Thaïlande.

- فهد تنوير، أستاذ اللغة الإنكليزية في جامعة FTU مملكة تايلاند.
उस्ताद फहद तनवी ीर, महा ावद्याालय फा ातो ोनी ी

- ما جين ليآن، ماجستير دراسات عليا.
马进良，泰国法塔尼大学硕士研究生。

- جين شي تشين، طالب دراسات عليا.
金世振，研究生院学生。

- خير الدين مدمان، طالب دكتواره في جامعة الأمير سونكلا PSU مملكة تايلاند.
ค็อยรุดดีน หมัดหมัน นักศึกษา ปริญญาดุษฎีบัณฑิต มหาวิทยาลัยสงขลานครินทร์

المحتويات

قائمة الأشكال والصور 13

ملخّص تنفيذي 15

مقدمة 23

الفصل الأول: المراحل التاريخية لظهور الذكاء الاصطناعي وتطوّره 35

أولًا: فلسفة الذكاء الاصطناعي 35

1. الذكاء الاصطناعي في الأرشيف الغربي 35

2. الذكاء الاصطناعي في أرشيف المعسكر الشرقي 41

3. الذكاء الاصطناعي في الأرشيف الإسلامي 43

4. التعريف التقني والفني للذكاء الاصطناعي 45

5. مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي 47

ثانيًا: مكوّنات الذكاء الاصطناعي ومستوياته 49

1. ركائز الذكاء الاصطناعي 49

2. نُهُج الذكاء الاصطناعي 60

3. مستويات الذكاء الاصطناعي 64

الفصل الثاني: الذكاء الاصطناعي
في المواثيق المنظمة للعلاقات الدولية 71

أولًا: الذكاء الاصطناعي في إطار المؤسسات الدينية الكنسية 71

1. الذكاء الاصطناعي في ضيافة الفاتيكان 71

2. الذكاء الاصطناعي على مائدة بطريركية موسكو المستديرة 73

3. فاتيكان روما يتّهم ذكاء روسيا الاصطناعي
وبطريركية موسكو تتجاهل 76

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في المنابر الأممية 78

1. موقف المملكة المتحدة 78

2. الأمين العام للأمم المتحدة: إحاطة الخبراء
والعلماء وروّاد قطاع التكنولوجيا 79

3. موقف الولايات المتحدة الأميركية 80

4. موقف جمهورية الصين الشعبية 81

5. موقف الاتحاد الروسي 82

الفصل الثالث: الذكاء الاصطناعي في المدرَك
السياسي والقانوني الغربي 87

أولًا: تشريعات الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي 89

1. قواعد القانون المدني بشأن "الروبوتات" في عام 2017 89

2. تقارير فريق الخبراء التابع للمفوضية الأوروبية 94

ثانيًا: تشريعات الولايات المتحدة للذكاء الاصطناعي 120

1. الذكاء الاصطناعي تحت قبة الكابيتول وفي البيت الأبيض 121

2. الذكاء الاصطناعي على مستوى الولايات 132
3. الأمر التنفيذي لبايدن رقم EO 14110 لعام 2023 155
4. قراءة تقييمية لما ورد في الأمر التنفيذي
رقم EO 14110 لعام 2023 161
5. الأمر التنفيذي لترامب بإزالة الحواجز من أمام القيادة الأميركية
في مجال الذكاء الاصطناعي (23/ 1/ 2025) 165
6. قراءة تقييمية لما ورد في أمر ترامب التنفيذي إزالة الحواجز
في مجال الذكاء الاصطناعي (23/ 1/ 2025) 167

الفصل الرابع: الحوكمة القانونية والسياسية للذكاء الاصطناعي
في المنظورين الشرقيين الروسي والصيني 169

أولًا: تشريعات روسيا الاتحادية بشأن الذكاء الاصطناعي 169
1. مرسوم رئيس الاتحاد الروسي
بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي 170
2. القانون الاتحادي رقم 3Ф-258 (31 تموز/ يوليو 2020) 176
3. قرارات حكومة الاتحاد الروسي بشأن الذكاء الاصطناعي 177
4. قراءة تقييمية في تشريعات الاتحاد الروسي
بشأن الذكاء الاصطناعي 186

ثانيًا: تشريعات جمهورية الصين الشعبية
للذكاء الاصطناعي 189
1. الاستراتيجيات والوثائق السياسية
واللوائح التنظيمية والقانونية 192
2. قراءة تقييمية في التشريعات الصينية
ومخاوف الغرب وحلفائه 220

الفصل الخامس: مآلات مخاطر الذكاء الاصطناعي في ظل تصارع القوى 225

أولًا: مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي الضيّق 225

1. مخاطر الذكاء الاصطناعي على مستوى أمن الدول القومي 228

2. مخاطر الذكاء الاصطناعي على المستوى الاقتصادي 229

3. مخاطر الذكاء الاصطناعي على المستوى الاجتماعي 231

ثانيًا: مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي العام والخارق 241

1. التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والكيماوية والتكنولوجيا البيولوجية 243

2. استخدامات الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية في الحروب والعمليات العسكرية 247

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي في البُعد العربي 259

1. استراتيجية دولة الإمارات والمبادئ والإرشادات الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي 260

2. استراتيجية السعودية والمبادئ والإرشادات الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي 265

3. استراتيجية دولة قطر والمبادئ والإرشادات الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي 273

4. قراءة تقييمية للاستراتيجيات والمبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بالاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الإمارات والسعودية وقطر 279

خاتمة 283

المراجع 291

فهرس عام 303

قائمة الأشكال والصور

الأشكال

(1-1): مجالات الذكاء الاصطناعي 48

(1-2): ركائز الذكاء الاصطناعي 50

(1-3): أنواع البيانات الضخمة وخصائصها
المادية وأبعادها الاجتماعية 53

(1-4): مكوّنات النظم الخبيرة 68

(1-5): المخطط البياني للحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة: الحرب
الكورية، حرب فيتنام، فترة البناء في عهد الرئيس رونالد ريغان،
انتهاء الحرب الباردة، "هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001"؛
التنافس مع القوى العظمى 242

(2-5): الاستخدام المحتمل للذكاء الاصطناعي في الردع النووي 246

(3-5): مخطط بياني يُظهر استثمارات أبحاث الذكاء الاصطناعي
وتطويره واختباره وتقييمه في وزارة الدفاع الأميركية
بحسب مجالات القتال (البحث العلمي، متعدد المجالات،
البرية، البحرية، الجوية، الإلكترونية، الطيف المغناطيسي،
المعلومات) للفترة المالية 2015-2025 248

الصور

(1-1): آدا لوفليس 37

(1-2): آلان تيورينغ في السادسة عشرة من العمر 38

(1-3): سيميون نيكولايفيتش كورساكوف 42

(1-4): أبو العز بن إسماعيل بن الرزاز الجزري 44

(1-5): محمد بن موسى الخوارزمي 55

(4-1): تحطيم منتجات "توشيبا" أمام البيت الأبيض في عام 1987 192

ملخّص تنفيذي

يتمثّل الهدف الأساسي لهذا الكتاب في تحليل أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، ولا سيما المستخدمة في المجالات العسكرية والأمنية، وتقييم آثارها الجيوسيبرانية وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة، نظرًا إلى ما يمكن أن يُحدِثه تكامل الخوارزميات المتطورة مع المنظومات ذات القدرات المتصاعدة وغير المقيّدة من نتائج غير مرغوب فيها، يمكن أن تزيد من حدّة التوترات بين الدول، وترفع من مستوى الخطر الوجودي الذي يتهدد البشرية.

تمحورت إشكالية الدراسة في هذا الكتاب حول أسباب ازدواج المعايير القانونية والأخلاقية للدول الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية)، وعدم وجود ضمانات حقيقية تُكافئ التحديات والمخاطر التي تصاحب استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، وتلك المستخدمة في المجالات العسكرية والأمنية، والأضرار والأخطاء الناتجة منها.

هذه الإشكالية تتفرع منها تساؤلات متعلقة بمدى وجود أدوات فاعلة من عدمه، بما يمكّن المجتمع الدولي من تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية عن الأضرار والأخطاء الناتجة من أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر في أثناء التنافس والصراع المحموم بين القوى الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن الضمانات المتاحة، أو المقدمة لحماية الأفراد والمجتمعات من تلك الأنظمة، وتقليل مخاطر التعرّض للاستغلال وانتهاك الخصوصية نتيجة استخدام ذلك النوع من التكنولوجيا، ومدى تطبيق آليات التحكم والرقابة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

لمعالجة هذه الإشكالية، اعتمد المؤلف إطارًا ثلاثي الأبعاد، "تاريخيًّا – مقارنًا – تحليليًّا"، ووظّف عددًا من الأدوات البحثية لتفكيك الاستراتيجيات والوثائق السياسية واللوائح التنظيمية التي اعتمدتها الدول الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي، من أجل الكشف عن أوجه التشابه والتناقضات الجوهرية في رؤى تلك القوى ومصالحها. وقد اقتضت الحاجة استخدام المنهج التوثيقي لأحداث مهمة تدعم موضوع الدراسة وتُغنيه، وهي التي وقعت في فترة لم يكن هذا العمل الأكاديمي قد اكتمل بعد، فضلًا عن أن زمن وقوعها يُرجّح فرضية ألا تكون قد وُثّقت بعدُ في مراجع بحثية أكاديمية أخرى، كما أننا عايشنا تفاصيل تلك الأحداث، وكنّا شهود عيان عليها.

قُسّم الكتاب خمسة فصول أساسية:

يعمد **الفصل الأول** إلى تعقّب مراحل تطور الذكاء الاصطناعي، بدءًا من فلسفة الذكاء الاصطناعي في الأرشيف الإنساني "الغربي – المعسكر الشرقي – الإسلامي"، ويعرض تضارب المعلومات حول مكوّنات الذكاء الاصطناعي ومستوياته. ويُختَتم الفصل بتحليل ركائز الذكاء الاصطناعي ونُهُجه ونماذجه.

يوضح **الفصل الثاني** تشظّي رؤى المؤسسات الدينية الكنسية، سواء في الفاتيكان (روما)، أو في بطريركية موسكو، أي في القطبين الأكبرين في العالم المسيحي، وكذا انقسام المنابر الأممية حول اعتماد رؤية موحدة لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي.

تضمّن **الفصلان الثالث والرابع** دور الذكاء الاصطناعي الراهن بصفته قوة محورية تحتل موقعًا متقدمًا في أجندات دوائر صنع القرار والسياسات التشريعية في المدرَك السياسي والقانوني الغربي (الاتحاد الأوروبي – الولايات المتحدة)، وفي الحوكمة القانونية والسياسية وفقًا للمنظور الشرقي (جمهورية الصين الشعبية – روسيا الاتحادية).

يبيّن **الفصل الخامس** مآلات مخاطر الذكاء الاصطناعي في وضع يتّسم بتصارع القوى، وما يمثله الذكاء الاصطناعي في البُعد العربي.

يمكن القول إن هذه الدراسة كشفت عن ارتباك تصنيفي إبستيمولوجي لصيق بركائز الذكاء الاصطناعي ونُهجه ومستوياته، وعمّا نجم عنه من توليدٍ لفيض معلوماتي متضارب، جرى اعتماده مسلّماتٍ علمية في كثير من الأدبيات الأكاديمية ومحرّكات البحث.

إن الذكاء الاصطناعي ما عاد أداة لمحاكاة الإدراك البشري، بل غدا كيانًا يتقدّم بثبات نحو اتخاذ قرارات تتجاوز كثيرًا من القيود البيولوجية؛ فبينما افترضت النظريات الكلاسيكية أن الوعي والتنبؤ والتكيّف والتفاعل صفات بشرية، وأن إمكانية محاكاتها آليًا لا تزال في طور المفاهيم النظرية، كشفت التطورات الحديثة عن نماذج وأنظمة ذكية قادرة على التعلّم والتكيّف خارج نطاق برامجها الأصلية. وتُقيّم هذه الأنظمة أداءها وتُحلّل أهدافها وتتّخذ قراراتها بشكل مستقل، وما كنا نعتقده سمات بشرية خالصة، تُجسّده اليوم خوارزميات متقدمة. وفي حين يستمر الجدل حول إن كانت تلك القدرات الآلية قد بلغت طور الوعي الذاتي البشري المرتكز على الاستبطان، تُبيّن التجارب العملية أن يقين التفرد البشري بات يترنّح مع كل خوارزمية جديدة، ومع كل نموذج ذكي أكثر تطورًا.

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي جلبةً، اهتزّ لها الكرسي الرسولي في فاتيكان روما، وحول المائدة المستديرة في بطريركية موسكو. وما بدا أنه حوار ديني ونقاشات مستفيضة لحماية المجتمع البشري من أضرار الذكاء الاصطناعي، تحوّل إلى انحياز ديني كنسي للأقطاب التي تتنافس في مضمار سيادة العالم والتربّع على عرش التفوّق التكنولوجي.

في المقابل، برزت دعوات متكررة توجّه الوعي الجمعي نحو الآثار الحتمية للذكاء الاصطناعي في سوق العمل، وحقوق الإنسان، والخصوصية والانتهاكات الفكرية. من جهة أخرى، يُعدّ غياب إطار عالمي موحّد لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي من أبرز العقبات؛ إذ إنه يُعوّق تحقيق توازن ضروري بين دعم الابتكار وفرض سيطرة فعالة، كما يحدّ من فرص المشاركة العادلة لموارد البيانات والمعرفة. هذا، بينما يبقى الأمر الأكثر إلحاحًا هو عجز هذا الواقع عن التصدي الحازم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض التي تُضرّ بالبشرية، ولا سيما في المجالات العسكرية والسياقات الحساسة.

تواجه المنظومة الدولية تحديًا متصاعدًا في ضبط الذكاء الاصطناعي العالي المخاطر، في الوقت الذي تعتمد القوى الكبرى سياسات تنظيمية متباينة، تعكس مصالحها الاستراتيجية من دون توافق دولي فعال. ويُفضي هذا التباين إلى تشرذم في المعايير، ويُقوّض فرص بناء منظومة عالمية متماسكة، تُعنى بالامتثال والمساءلة. ولقد أدى تسارع التطور التقني واتّساع الفجوة بين المبادرات الوطنية والاحتياجات العالمية إلى انزلاق القوى الفاعلة نحو سباق تكنولوجي غير منضبط.

تمتلك الدول المتنافسة والمتصارعة في مجال الذكاء الاصطناعي أدواتٍ وقوى تكنولوجية فاعلة، متحررةً من القوانين الصارمة والأطر الأخلاقية؛ إذ لديها قواعدها الخاصة وفقًا لقانون السوق الذي تحكمه، ضمنيًا، الأيديولوجيات المتباينة، وسلاحها في ذلك البيانات الضخمة باعتبارها موردًا سياديًا ذا بعد أمني واقتصادي، وباعتبارها وسيلةً للسيطرة على مسارات الابتكار وتوجيهها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. وفي سبيل إحكام السيطرة التكنولوجية، لجأ عدد من الدول الفاعلة إلى تشكيل تحالفات ضيّقة النطاق، تُعرف بـ "النوادي التكنولوجية الحصرية"، تحت ذرائع مختلفة، مهمتها تكريس حالة من الإقصاء التكنولوجي المقصود وفرض حواجز مصطنعة لعرقلة التطوّر التكنولوجي للدول الأخرى.

ركّزت جهود دوائر صنع القرار في التشريعات الناظمة للذكاء الاصطناعي، في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، على تشكيل بيئة تُحفّز الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي بغرض تعزيز القدرات التكنولوجية والصناعية والاقتصادية، من أجل ضمان القدرة التنافسية، والبقاء في طليعة التطور التكنولوجي بما يضمن تعظيم التنافسية الجيوسياسية. وتأتي بعد ذلك التحوّلات البنيوية التي يُتوقع أن يُحدِثها الذكاء الاصطناعي على المستوى الاجتماعي، بينما يأتي في ذيل القائمة الإطار الأخلاقي والقانوني الذي يتوافق مع قيم كل دولة ومصالحها.

- **أوروبا والذكاء المُستثنى**

كشفت الصفقة المؤقتة، أو "الاتفاق المؤقت"، بين مجلس الاتحاد الأوروبي وبرلمانه، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2023، عن المضمرات التشريعية

للسياسات الرقمية الأوروبية. وعلى الرغم من الترويج له باعتباره أول صك نظّمته البشرية، فإنه أظهر تباينًا جوهريًا بين الدول الأعضاء بشأن توزيع المكاسب التنافسية، حيث مارست فرنسا وألمانيا وإيطاليا ضغوطًا لضمان عدم تأثر شركاتها الناشئة في هذا المجال بالأعباء التنظيمية الواردة في بنود الاتفاق، كما استُثنيت الجهات السيادية من نطاق القيود المفروضة على استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر.

علاوة على ذلك، يرى كثيرون أن ذلك الاتفاق فرض معايير صارمة ومُلزمة على الشركات الأجنبية العاملة في أوروبا، بينما لم تُفرض المعايير نفسها على الشركات الأوروبية العاملة خارج حدود الاتحاد. وتمنح هذه الازدواجية الكيانات الأوروبية هامشًا واسعًا لانتهاك خصوصيات الأفراد والمجتمعات خارج نطاق القارة الأوروبية، ولا سيما مع غياب رقابة دولية فعّالة. وبهذا تتحوّل التشريعات الأوروبية إلى أداة لفرض هيمنة تنظيمية أحادية الجانب، من دون أن تخضع مؤسساتها للقيود نفسها خارج أراضيها.

وعلى الرغم من المآخذ المثارة بشأن الاتفاق المؤقت بين الاتحاد الأوروبي وبرلمانه لضبط مخاطر الذكاء الاصطناعي، فإن الاتفاق قد تميّز بخطوة رادعة، تمثّلت في فرض غرامات مالية ضخمة، تصل إلى 7 في المئة من إيرادات الشركات المخالفة، كإجراء غير مسبوق على من ينتهكون بنود الاتفاق. ويعكس هذا الإجراء إدراكًا عميقًا لحجم التهديد الذي قد تُشكّله تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير المنضبطة على المجتمعات والأفراد. غير أن الاتفاق لا يزال يفتقر إلى الوضوح في مسألة جوهرية: مَن المستفيد من تلك الغرامات؟ أهي تعويضات مباشرة للمتضررين من الانتهاكات، أم إنها تؤول إلى خزائن دول الاتحاد؟ ويُهدّد هذا الإبهام بتحويل العقوبة من أداة للعدالة إلى مورد مالي.

- **الذكاء الأميركي والتوازن المستحيل**

حتى عام 2025، تُعتبر الأوامر الرئاسية التنفيذية الصادرة عن البيت الأبيض المصادرَ القانونية الوحيدة، التي تستهدف وضع معايير للذكاء الاصطناعي، لضمان جاهزية الأدوات الفاعلة للولايات المتحدة وتفوّقها في صراعها الشرس

مع الدول المنافسة لها في مجال الذكاء الاصطناعي، في حين يستمر غياب أي دور فعّال للكونغرس بوصفه السلطة التشريعية والرقابية.

ولضمان استمرار ذلك، اعتمدت السلطات التنفيذية الأميركية، ممثَّلة بحكّام الولايات، حق النقض في مواجهة مشاريع القوانين الأميركية، لتقويض أي مشروع قانون فعّال ومؤثر يخرج من عباءة المجالس التشريعية؛ وذلك لأن ما من بُد لأي تشريع حقيقي من أن يخوض في الخطوط الحمراء المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي حددها راسِمو السياسات العامة للبلاد في العاصمة واشنطن.

وعلى الرغم من هيمنة السلطة التنفيذية الأميركية على تنظيم الذكاء الاصطناعي، عبر الأوامر الرئاسية التنفيذية، فإن هذا المسار قد شهد تباينات داخلية وخلافات سياسية، تعكس اختلاف الرؤى بين الإدارات المتعاقبة، حيث أدّى تضارب المصادر وتعرّض السلطة التنفيذية لضغوط من أدوات الولايات المتحدة الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي – مثل شركات التقنية الكبرى ومراكز النفوذ الاستراتيجي – إلى تقلّبات ملحوظة في السياسات التنظيمية. ويُسجَّل في هذا السياق أن الرئيس دونالد ترامب ألغى في اليوم الثالث من تولّيه الرئاسة في عام 2025 أمرًا تنفيذيًا، أصدره سلفه جو بايدن يتعلق بإطار تنظيم الذكاء الاصطناعي، معتبرًا أنه يُقيّد القدرات التنافسية للولايات المتحدة، ويزيد من البيروقراطية، من دون مبررات أمنية أو اقتصادية كافية، واستبدله بأمر تنفيذي يتضمّن توجيهات جديدة ركّزت على الابتكار والريادة التكنولوجية، مع تقليص الضوابط الأخلاقية والتنظيمية التي شدّدت عليها إدارة بايدن، ما يعكس غياب إجماع مؤسسي مستقر على كيفية موازنة الأمن القومي والقيم الديمقراطية والمصالح الاقتصادية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي.

- **الذكاء الروسي والغموض المزدوج**

يُظهر الواقع التشريعي للذكاء الاصطناعي في المجالات المدنية لروسيا الاتحادية أفكارًا مُلهمة، لكن دونما معايير قابلة للقياس، في حين يغيب كلّيًا الإطار القانوني الذي يُنظّم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الاستراتيجية الحساسة، وفي الاستخدامات العسكرية والأمنية، مثل منظومات التسليح والعمليات القتالية وأجهزة إنفاذ القانون.

• **الذكاء الصيني والصعود المُقلِق**

يتركّز الاهتمام العالمي المتصاعد بذكاء الصين الاصطناعي على محورين رئيسين: ريادتها في تطوير الذكاء الاصطناعي، والخطاب الإعلامي الغربي المصاحب الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها؛ فكل تطور صيني في هذا المجال يُواجَه بحملات نقد منهجية، تعكس مخاوف جيوسياسية من تمدّد النفوذ التكنولوجي الصيني. ولا تنفصل هذه الدينامية عن التوترات الدولية السائدة؛ إذ تحوّلت تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ساحة صراع حادّة بين القوى الفاعلة في مجالات الأمن القومي والهيمنة التقنية والريادة الاستراتيجية.

حققت جمهورية الصين الشعبية إنجازات كبيرة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وبلغت في بعض خططها الاستراتيجية مراحله النهائية وفقًا لجداولها الزمنية. إلا أن ذلك لا ينفي وجود تساؤلات جادّة حول تطبيق اللوائح التنظيمية والمبادئ الأخلاقية في تلك الاستراتيجيات، خصوصًا مع تركيز الانتقادات على مواضيع لم تُجب عنها تقارير رسمية شاملة، أو دراسات مستقلة. كما أن افتقارها إلى مؤشرات أداء رئيسة دقيقة وقابلة للقياس الموضوعي يُمثّل عائقًا حقيقيًا أمام رصد تقدُّمٍ ملموس في هذه الجوانب الحيوية.

• **في السياق العربي**

تمثّل الوثائق الصادرة عن كلٍّ من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خطوات مهمة نحو تنظيم الذكاء الاصطناعي. إلا أن فاعليتها تبقى منقوصة مع غياب واضح لتدابير تحديد المسؤوليات القانونية وآليات التعويض، إضافة إلى ضعف التنظيم الخاص بالأنظمة العالية المخاطر. وتفرض هذه الثغرات ضرورة مراجعة عاجلة وشاملة لضمان بيئة تنظيمية متكاملة. وعلى الرغم مما حوته تلك الوثائق من توجّهات استراتيجية وطموحات تقنية، فإن افتقارها إلى الإلزام القانوني يُقلّص من قدرتها على تحقيق الأثر المرجوّ؛ ذلك بأن من دون أدوات تنفيذية صارمة ونصوص تُلزم الجهات المعنية بالتقيّد، تبقى الاستراتيجيات المُعلنة عرضة للتعطيل أو لسوء التطبيق. ومن هنا، فإن تعزيز هذه الوثائق بإضافات تنظيمية تسدّ الفجوات القائمة يُعدّ شرطًا أساسيًا لضمان تحقيق الأهداف الوطنية بكفاءة ومساءلة.

إن الاعتقاد السائد لدى بعض صانعي السياسات من أن غياب الإلزامية قد يجذب فرصًا استثمارية هو، في تقديرنا، طرح غير دقيق؛ إذ إن هذا التراخي قد يفتح بابًا لممارسات غير آمنة، ويُعرّض الدول المعنية لمخاطر الاحتيال أو الإضرار بالسيادة الوطنية. بناء عليه، فإن بناء أطر تنظيمية قوية ومُلزمة هو السبيل الوحيد نحو تطوير آمن ومستدام للذكاء الاصطناعي في المنطقة.

- **المخاطر المحتملة والمهددات الوجودية**

تُمثّل أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر سلاحًا ذا حدّين في المجالات الحيوية؛ إذ يمكن تسخيرها لتعزيز الأمن، لكنها في الوقت ذاته تفتح الباب أمام تهديدات غير مسبوقة، لعل أبرزها احتمال استخدام النماذج الذكية في تصميم هجمات كيماوية وبيولوجية وإشعاعية أو تنفيذها، أو عبر الأحماض النووية الاصطناعية. وتكمن الخطورة في أن هذه النماذج تتيح قدرات تحليلية وتوليدية متقدمة، قد تستغلّها جهات خبيثة لتسريع تطوير مواد خطرة، أو توجيه استخدامها بطرائق يصعب اكتشافها أو التصدّي لها.

أصبحت مفاهيم الذكاء الاصطناعي العام (AGI) والخارق (ASI) واقعًا يخطو بثبات نحو التحقق، ليس بوصفها تصورات نظرية مجردة، بل من خلال تجسيدها في أنظمة متقدمة وتطبيقات عسكرية عالية التقنية؛ فقد باتت الأسلحة الذكية وأنظمة الاستشعار والطائرات المسيّرة ومنصّات الحرب السيبرانية، جزءًا لا يتجزأ من البنية العسكرية المعاصرة، مدفوعة بتطورات الذكاء الاصطناعي التي تشق طريقها تدريجًا صوب تجاوز حدود الذكاء البشري. في هذا السياق، تنشأ مخاوف حقيقية من دنوّ مرحلة "التفرّد التكنولوجي"، وهي النقطة التي يصبح عندها الذكاء الاصطناعي قادرًا على تحسين ذاته من دون تدخّل بشري، بما يؤدي إلى تكوين أنظمة لا يمكن التنبؤ بسلوكها أو ضبطها، وانتهاءً بخروجها، في نهاية المطاف، عن السيطرة البشرية.

أخيرًا، تؤكد خلاصة هذا الكتاب أن المصلحة العامة للبشرية لن تتحقق إلا بجسْر الهوّة بين الطموحات التقنية والواقع التشريعي، وذلك عبر إرساء حوكمة دولية متكاملة قادرة على تحويل التحديات إلى فرص مشتركة.